أشعلتها مواكب تشييع قتلى 17 نوفمبر

احتجاجات في الخرطوم لليوم الرابع على التوالي

احتجاجات في السودان

عاش السودان، جمعة مشحونة بالحزن شيَّع خلالها الثوار وأسر قتلى الاحتجاجات السلمية، التي شهدتها البلاد، الضحايا الذين بلغ عددهم 15 قتيلاً، بينهم أطفال وفتيات، وجهت لهم القوات العسكرية الرصاص في الرأس والصدر والبطن، فيما وصفها الثوار بـ«المجزرة»، وحمّلوا مسؤوليتها المباشرة لقائد الجيش ومؤيديه من عسكريين ومدنيين، ومَن دعموا القرارات التي اتخذها الشهر الماضي واستولى بموجبها على السلطة.

إثر ذلك خرجت احتجاجات عفوية، لليوم الثالث على التوالي، في عدد من مناطق الخرطوم وأحيائها، وفي أثناء ذلك راجت معلومات عن قرب إطلاق سراح عدد من المعتقلين لدى الجيش، وأبرزهم رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، ومستشاره السياسي ياسر عرمان. وكفكف السودانيون أحزانهم، وأعلنوا عن مواصلة الاحتجاجات متحدّين العنف المفرط الذي استخدمته القوات العسكرية ضدهم، وإزاء ذلك شهد عدد من المناطق في العاصمة الخرطوم، احتجاجات عفوية خرجت بعد صلاة، وفي أثناء تشييع الجثامين وسط النحيب والدموع، رددت خلالها الهتافات التي تؤكد استمرار الثوار في احتجاجاتهم حتى استعادة الحكم المدني. وقال والد شهيدة الخرطوم بحري، ست النفور أحمد بكار، الشابة العشرينية التي قُتلت برصاصة غادرة في الرأس)، إن الثوار هم أهله وقبيلته، وإن ابنته التقت ربها من أجل الناس. فيما قال الثوار الذين شاركوا في التشييع في تغريدات على «فيسبوك»: «ذهبنا لكي نصبّره فوجدناه صابراً وفخوراً بابنته فزادنا صبراً وأعطانا درساً في الثبات».

وخرج المصلون من مسجد «السيد عبد الرحمن» بأم درمان –معقل طائفة الأنصار وحزب الأمة القومي– في مظاهرة هادرة بعد أداء صلاة نددوا خلالها بقتل المحتجين السلميين، وأعلنوا تمسكهم بعودة الحياة المدنية، وأدانوا الانقلاب العسكري، وأكدوا استمرار الاحتجاجات السلمية حتى إسقاط «الانقلاب» العسكري.

وفرّقت الشرطة بالغاز المسيل للدموع احتجاجات في تقاطع شارعي «المعونة– الأزهري» بمدينة بحري، وهي المنطقة المعروفة بـ«المؤسسة» والتي شهدت أكبر عمليات العنف ضد المحتجين السلميين في موكب الأربعاء الماضي، وحصدت أكبر حصيلة من الشهداء والمصابين والجرحى برصاص العسكر، إلى جانب الاحتجاجات التي رافقت تشييع جثامين شهداء موكب 17 نوفمبر الجاري.

وفور إعادة خدمة الإنترنت التي ظلت مقطوعة من البلاد لخمسة وعشرين يوماً، اكتظت وسائط التواصل الاجتماعي، بالمئات من مقاطع الفيديو والصوت والصور، التي تكشف فداحة الجريمة التي ارتُكبت بحق المتظاهرين السلميين من القوات العسكرية.

ونقلت تقارير صحافية أن شارع «العرضة» بأم درمان، وهو أحد مراكز التجمعات الرئيسية للاحتجاجات، وشهد هو الآخر عمليات عنف مفرط خلال الاحتجاجات التي أعقبت الانقلاب وفي أثناء الثورة، شهد احتجاجات شارك فيها الآلاف قبل أن تفرّقها قوات الشرطة مستخدمة الغاز المسيل للدموع. واستخدمت السلطات العسكرية العنف المفرط والرصاص والغاز المسيل للدموع بكثافة ضد الاحتجاجات السلمية التي شهدتها البلاد الأربعاء الماضي، للمطالبة باستعادة الحكومة المدنية وإطلاق سراح المعتقلين، ومحاسبة قادة الجيش على تدبير الانقلاب، وأدى العنف المفرط إلى مقتل 15 شخصاً على الأقل وجرح المئات، حسبما أوردت لجنة أطباء السودان المركزية.

لكن الشرطة لم تقدم إحصاءات دقيقة عن أعداد القتلى والجرحى، وقالت إنها تُجري تحقيقاً لم يكتمل، ونفت أن يكون رجالها «مسلحين»، وألمحت إلى جهات أخرى يُحتمل أن تكون هي السبب وراء عمليات إطلاق الرصاص وقتل المحتجين، بيد أنها لم تكشف هوية تلك الجهات، في الوقت الذي يتهم فيه المحتجون القوات العسكرية مجتمعة بارتكاب المجزرة.

من جهة أخرى، تناقلت وسائط إعلام محلية وإقليمية معلومات عن قرار مرتقب برفع الإقامة الجبرية عن رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، وإطلاق سراح القيادي في الحركة الشعبية لتحرير السودان ياسر عرمان، وعدد آخر من المعتقلين والقادة السياسيين وكبار المسؤولين الذين اعتُقلوا صبيحة الخ والعشرين من أكتوبر الماضي.

وكان عضو المجلس السيادي عن الجبهة الثورية مالك عقار، قد أفاد في تصريحات نقلتها وكالات الأنباء المحلية والإقليمية، أن السلطات ستطلق سراح المعتقلين السياسيين في غضون يومين، بيد أنها لم تفعل بعد. ورغم استمرار اعتقال نائبه في الحركة الشعبية لتحرير السودان الشمال ياسر عرمان، فإن عقار تمسك بالمشاركة في الحكومة العسكرية عضواً بالمجلس السيادي. وكان قد قال لـ«الشرق الأوسط» في وقت سابق إنه لن يعود للحرب لأي سبب من الأسباب. ودرج قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان، على الترديد دائماً عزمه على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين باستثناء الذين يواجهون بلاغات جنائية، ومنذ تلك التصريحات مر قرابة الشهر، ولم يطلق سراح سوى أربعة من وزراء الحكومة الانتقالية منذ أيام، في الوقت الذي تتواصل فيه الاعتقالات وحملات الدهم والتفتيش والاعتقال للقادة السياسيين والنشطاء وقادة لجان المقاومة الشعبية، ليتجاوز عدد المعتقلين المئات في عدد من مدن البلاد المختلفة، بما في ذلك العاصمة الخرطوم.

مخاوف من «أيام عصيبة» تنتظر الجزائريين في 2022

يبدي قطاع من الجزائريين خوفاً كبيراً مما ينتظرهم مع بداية 2022، قياساً إلى ما يتضمنه قانون الموازنة الجديد من تخلّي الدولة عن دعم أسعار منتجات وخدمات أساسية، في حين تعهَدت الحكومة بالتقليل من الضرر الذي سيلحق بأصحاب المداخيل الضعيفة، وذلك بدفع أموال مباشرة لهم، ولكن من دون تحديد الآليات التي تسمح بذلك.

وصادق «المجلس الشعبي الوطني» (الغرفة البرلمانية الأولى)، أول من ، على مسودة قانون المالية 2022 في انتظار تأييده من طرف «مجلس الأمة» (الغرفة الثانية)، على أن يوقّعه رئيس الجمهورية في آخر يوم من العام الحالي، كما جرت العادة، إيذاناً ببدء تنفيذه في العام الجديد.

ومسّ إلغاء الدعم المواد والمنتجات والخدمات، كالماء والوقود والإطعام في المدارس، والجامعات والعلاج في المصحات والسكن الاجتماعي والخبز والحليب والزيت والسكر. وتضمنّت المادة 187 هذا الإجراء، ويعدّ ذلك تعبيراً صريحاً من الحكومة بأن الدولة لم تعد تتحمّل العبء المالي لما يسمى ﴿التحويلات الاجتماعية﴾ المقدّرة بـ17 مليار دولار كل سنة.

وقال القيادي في ﴿حزب العمال﴾ اليساري المعارض، رمضان تعزيبت، إن الحكومة ﴿أعلنت الحرب على المجتمع بهذا القرار غير الشعبي﴾، معتبراً أن ﴿تفقيراً معمّماً سيضرب الجزائريين في القريب العاجل﴾. وأكد أن نتائج تحرير الأسعار ستلحق ضرراً بالغاً بالقدرة الشرائية لملايين الجزائريين. وبحسب تعزيبت، وهو برلماني سابق، ﴿سيقضي هذا البرنامج الحكومي على ما بقي من علاقة المواطن بالدولة، لأنها تخلّت عنه﴾.

اعتصام سابق في الجزائر

وكان الرئيس عبد المجيد تبّون تعهد، منذ أكثر من سنة، بإلغاء الرسوم عن الأجور، التي لا تتعدى 30 ألف دينار (حوالي 150 دولاراً)، لكن النقابات في مختلف القطاعات أشارت إلى أن ذلك لم يتم. وأصلاً، عرفت كل أسعار كل المواد من دون استثناء، ارتفاعاً فاحشاً منذ أشهر.

وأيّدت الكتل البرلمانية الكبيرة ما جاء في مشروع الحكومة من قرارات وصفها قطاع من الإعلام بـ﴿المتغوّلة في حق الشعب﴾. وزادوا على ذلك، بمنح ﴿مكافأة نهاية الخدمة﴾ لأكثر من 400 نائب من الولاية التي اختصرها تبّون قبل عام من نهايتها، معلناً عن تنظيم انتخابات برلمانية مبكّرة في 12 يونيو (حزيران) الماضي. وحصل النواب المنتهية ولايتهم على مبالغ كبير، وأثار ذلك ردود فعل ساخطة ظهرت في المنصات الرقمية الاجتماعية، التي باتت المتنفس الوحيد لعدد كبير من الجزائر في ظل حالة التعتيم الإعلامي على الغضب الشعبي.

ووقف ضد مشروع الحكومة، برلمانيو الحزب الإسلامي «حركة مجتمع السلم». فقد انتقدوا في بيان أصدروه بعد التصديق على قانون المالية، مسعى الحكومة لإحداث «جهاز وطني لتوجيه الدعم الاجتماعي لمستحقيه»، الذي لا يمكن حسبهم تحقيقه لـ«عدم وجود قاعدة معطيات»، تخص عدد الجزائريين المعنيين بالدعم. كما أعابوا على الحكومة اتخاذ هذه الخطوة «في غياب حوار وطني شامل وفي غياب تنمية اقتصادية توفر الشغل، خاصة أن الموضوع يعبّر عن تحوّل اجتماعي كبير يضعف أكثر القدرة الشرائية للجزائريين، وبشكل غير مسبوق ومن دون آليات تضمن لهم الحصول على التعويض النقدي».

استنكرت اقتراح مشرّعَين أميركيين عدم الاعتراف ببوتين رئيساً بعد 2024

وسط تصاعد التوترات مع الغرب.. روسيا تختبر صاروخاً جديداً

في خطوة تصعيدية من روسيا، وسط تصاعد التوترات بين موسكو والغرب بشأن التدريبات التي يجريها حلف الناتو في البحر الأسود، وأزمة المهاجرين الأخيرة في بيلاروسيا، اختبر الجيش الروسي بنجاح إطلاق صاروخ كروز، تفوق سرعته سرعة الصوت، على هدف في مياه البحر الأبيض في شمال روسيا.

وقالت وزارة الدفاع الروسية إن الجيش أطلق صاروخ «زيركون» من السفينة الحربية «الأميرال غورشكوف»، وإن الصاروخ أصاب هدفاً تجريبياً في مياه القطب الشمالي الروسية على البحر الأبيض.

وقالت الوزارة في بيان نقلته وكالات الأنباء الروسية، إن الصاروخ أصاب هدفه «إصابة مباشرة». وكان الصاروخ «زيركون» قد خضع سابقاً لاختبارات عدة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك إطلاقه في وقت سابق من السفينة نفسها ومن غواصة. ويمكن للصاروخ الذي تفوق سرعته سرعة الصوت، أن ينتقل بسرعة تزيد على خمسة أضعاف سرعة الصوت ويصعب تعقبه واعتراضه من المقذوفات التقليدية. ويعد أحد أحدث الإضافات إلى ترسانة الأسلحة الروسية، والذي وصفه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأنه «لا يقهر». وكان بوتين قد أعلن عن صاروخ «زيركون» في خطابه عن حالة الأمة عام 2018، للكشف عن أسلحة جديدة تفوق سرعتها سرعة الصوت، قائلاً إن بإمكانه أن يضرب أهدافاً في البحر وعلى الأرض بمدى يصل إلى 1000 كيلومتر.

ويندرج الصاروخ ضمن هذه الأسلحة، ومن المقرر تجهيز السفن الحربية والغواصات التابعة للبحرية الروسية به. وتتباهى روسيا بتطوير عدد من الأسلحة «التي لا تقهر»، بينها صاروخ «كينغال» فوق الصوتي المخصص لسلاح الجو وصاروخ «بورفيستنيك» المجنح، المزود بمحرك نووي. وفي ديسمبر 2019، وضع الجيش الروسي في الخدمة للمرة الأولى صواريخ «أفانغارد» فوق الصوتية والقادرة على تغيير الاتجاه والارتفاع. وتأتي التجربة الأخيرة وسط مواجهة جديدة بين روسيا والغرب.

وقالت وزارة الدفاع الروسية الأسبوع الماضي، إن الولايات المتحدة تنشئ مجموعة من القوات المسلحة متعددة الجنسيات، بالقرب من الحدود الشرقية لروسيا في منطقة البحر الأسود.

وقالت الوزارة إن المدمرة الحاملة للصواريخ الموجهة «بورتر» التابعة للبحرية الأميركية، وسفينة النقل «جون لينثال»، وسفينة القيادة «ماونت ويتني»، نُشرت في البحر الأسود للمشاركة في تدريبات متعددة الجنسيات أجرتها القيادة الأوروبية الأميركية. ونددت بوتين وغيره من كبار المسؤولين الروس، بشدة، بهذه الخطوة «الاستفزازية».

في المقابل، أعرب حلف «الناتو» عن تصميمه على تعزيز أمن الدول الأعضاء القريبة من روسيا في أعقاب ضم موسكو لشبه جزيرة القرم ودعمه للانفصاليين الموالين لروسيا في شرق أوكرانيا.

تبرئة الأميركي كايل ريتنهاوس من تهمة قتل متظاهرَين مناهضين للعنصرية

بُرئ الشاب الأميركي كايل ريتنهاوس الذي قتل بالرصاص شخصين على هامش احتجاجات مناهضة للعنصرية عام 2020 في كينوشا، ، في ختام قضية كشفت الانقسامات في الولايات المتحدة بشأن الأسلحة النارية وحركة «حياة السود مهمة».

وقد أعلن اثنا عشر محلفًا في محكمة بولاية ويسكونسن في الرابع من المداولات أن ريتنهاوس «غير مذنب» في التهم الخمس الموجهة إليه.

وشدد الشاب الأبيض البالغ 18 عاما وكان يواجه عقوبة السجن مدى الحياة، خلال محاكمته على أنه كان في دفاع مشروع عن النفس. وعند تلاوة الحكم أجهش بالبكاء قبل مغادرة قاعة المحكمة بسرعة. وفي الخارج، أطلق مناصروه صيحات الفرح.

وقال الرئيس الديمقراطي جو بايدن إنه «قلق وغاضب»، لكنه دعا الأميركيين في بيان إلى احترام قرار هيئة المحلفين. وقال «أدعو الجميع للتعبير عن آرائهم سلميا مع احترام القانون».

أما الرئيس السابق دونالد ترمب الذي سبق له أن دافع علنا عن ريتنهاوس بعد حصول الوقائع، فقد كرر مساء التعبير عن دعمه له.

وقال في بيان صادر عن متحدث باسمه «تهانينا لإعلان براءة كايل ريتنهاوس».

ولتجنب حصول تجمعات محتملة، طلب حاكم ولاية ويسكونسن توني إيفرز من 500 جندي من الحرس الوطني الاستعداد للتدخل. وقال بايدن إنه عرض تقديم الدعم عبر نشر قوات فدرالية.

أمام المحكمة، عبّر عدد قليل فقط من الناس عن أسفهم للقرار، هاتفين «مذنب، مذنب، النظام مذنب جداً».

وقال العامل ويل دياز (44 عاما) لوكالة الصحافة الفرنسية: «إنه يوم حزين للولايات المتحدة». في 23 أغسطس 2020، عندما كانت الولايات المتحدة تشهد تظاهرات ضخمة ضد العنصرية وعنف الشرطة، سجلت اضطرابات كبيرة في هذه المدينة الواقعة في منطقة البحيرات العظمى بعد هجوم استهدف مواطنًا أميركيًا أسود. في ذلك الوقت، كان ريتنهاوس يبلغ من العمر 17 عاما وقد جهز نفسه ببندقية نصف آلية من طراز «إيه–آر 15» وانضم إلى جماعات مسلحة جاءت لحماية المتاجر، وأطلق النار في ظروف غامضة فقتل رجلين وجرح ثالثا.

وقال خلال محاكمته باكياً: «لم ارتكب خطأ، لقد دافعت عن نفسي فقط»، مؤكدا أنه أطلق النار بعدما طارده هؤلاء الرجال الثلاثة وهاجموه، وجميعهم من البيض مثله.

ورد المدعي العام توماس بينجر أن المتهم «سعى إلى الإثارة» و«وضع نفسه طواعية وعن قصد في موقف خطر».

خلال المحاكمة التي استمرت أسبوعين، مثل كايل ريتنهاوس امام المحكمة طليقا بعدما دفع أنصاره كفالة مقدارها مليونا دولار.

وصار الشاب رمزا في بعض الأوساط اليمينية التي تعتبر أن التظاهرات التي نُظمت تحت راية «حياة السود مهمة» يقف وراءها «فوضويون».

ووصفته وسائل الإعلام المحافظة المتشددة بانتظام بأنه بطل ووطني. ورحب عدد من النواب الجمهوريين بتبرئته. وكتب السناتور رون جونسون على تويتر «تحققت العدالة».

في المقابل يرى مؤيدو ضبط استخدام الأسلحة النارية أن ريتنهاوس يجسد التجاوزات في حق الدفاع عن النفس.

الولايات المتحدة تتعهد مواصلة دعم حلفائها في الشرق الأوسط

تعهدت الولايات المتحدة بمواصلة دعم حلفائها في الشرق الأوسط لحماية أمنهم، فيما اعتبرت محاربة الإرهاب وحماية ممرات الملاحة من أولويات الأمن في المنطقة.

وقال وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن في منتدى حوار المنامة إن التهديدات الأمنية في المنطقة عابرة للحدود ويجب مواجهتها بجهد مشترك، مؤكدا إن إيران هي السبب الأول لعدم الاستقرار في المنطقة وخارجها.

ونقلت قناة «العربية» عن وزير الدفاع الأميركي قوله «سنعمل على حماية قواتنا في المنطقة ضد هجمات إيران ووكلائها».

وأضاف أوستن أنه يتعين على الحوثيين إنهاء الحرب في اليمن ووقف الهجمات على السعودية. كما تعهد بمساعدة السعودية في مواجهة هجمات الحوثيين.

إلى ذلك، أكد وزير الدفاع الأميركي أن الولايات المتحدة لديها قوة عسكرية حقيقية في الشرق الأوسط وتعمل على الحفاظ عليها، مشددا «سنزيد من قواتنا في الشرق الأوسط إذا اقتضت الحاجة ذلك». وتابع «نحتفظ بحق الدفاع عن مصالحنا ومصالح شركائنا في الشرق الأوسط»

وفيما يتعلق بالمحادثات النووية في فيينا المنتظر استئنافها هذا الشهر مع إيران، أكد أوستن أن واشنطن ستعود للمفاوضات بنوايا حسنة، مؤكدا «إذا لم ترغب إيران في الدبلوماسية فهناك سبل أخرى».

إيران تحتجز سفينة أجنبية بزعم تهريبها للسولار

ذكرت وسائل إعلام إيرانية أن البحرية الإيرانية احتجزت سفينة أجنبية في الخليج بزعم أنها تقوم بتهريب السولار.

وقال الكولونيل حاجيان قائد الفرقاطة ذو الفقار 412 في جنوب مدينة فارس «احتجزنا سفينة أجنبية تحمل سولارا مهربا». وأضاف «بعد التفتيش عثرنا على أكثر من 150 ألف لتر من السولار المهرب».

وذكر أنه تم احتجاز طاقم السفينة المؤلف من 11 فردا للتحقيق. ولم يذكر جنسية السفينة أو أي تفاصيل بشأن موعد احتجازها.

مجلس الأمن يفشل في الاتفاق على بيان يدعو لوقف إطلاق النار بإثيوبيا

فشل أعضاء مجلس الأمن الدولي الـ15 هذا الأسبوع في الاتفاق على تبني بيان يدعو إلى وقف إطلاق النار في تيغراي بإثيوبيا ويعرب عن القلق حيال اعتقالات مزعومة على أساس الهوية العرقية.

وقال مصدر دبلوماسي، أن مسودة النص التي قدمتها إيرلندا العضو غير الدائم في المجلس لاقت رفضا صينيا–روسيا و«تم التخلي عنها»، كما أكدت مصادر دبلوماسية عدة أخرى، أنه «لا يوجد اتفاق»، ورأى بعضها أنه تم التسرع بالمسودة.

وأقرت البعثة الدبلوماسية الروسية بوجود خلاف على النص فيما لم يتسن الحصول على تعليق فوري من البعثة الصينية.

ودعت مسودة النص بحسب وكالة الصحافة الفرنسية، مجلس الأمن للمطالبة بـ«وصول المساعدات الإنسانية بلا عوائق» وبـ«إنهاء الأعمال العدائية» وإطلاق «حوار وطني شامل» في إثيوبيا.

وتعرب المسودة أيضاً عن قلق المجلس «العميق» إزاء اعتقال موظفي الأمم المتحدة (الذين كان عدد منهم لا يزال محتجزاً) ويطالب بـ«الإفراج الفوري عنهم».